



بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

الأخ ، عبد الرحمن محمد شلقم
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

أمام

الدورة الخامسة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 14 ، 9 ، 2000

شراء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس

السيد الرئيس،،،

يطيب لي باسم وفد بلادي أن أتوجه إليكم بالتهنئة لإنتخابكم رئيساً لهذه الدورة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها... ويطيب لي أيضا أن أعبر عن الإمتنان لسلفكم السيد (ثيوبن غوريراب) وزير خارجية ناميبيا الذي أدار أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بإقتدار متميز. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لصاحب السعادة كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على مبادراته التي ساعدت على وضع حد للتوترات في العديد من مناطق العالم، ولجهوده الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتفعيل دورها حتى تضطلع بالواجبات الموكلة لها بموجب الميثاق بصورة أفضل. ولا يفوتني أن أرحب بجمهورية تو فالو التي إنضمت إلينا منذ أيام كعضو جديد في الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

تتعقد هذه الدورة إثر تطورات عديدة، ففي الأيام التي مضت قدم لنا الأمين العام تقريرا اضافيا عن عمليات حفظ السلام تضمن جملة من التوصيات لمساعدة الأمم المتحدة في الإضطلاع بمهامها في هذا المجال. وفي غضون الأشهر القليلة السابقة، عقدت الجمعية العامة دورتين خاصتين، الأولى للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي بشأن المرأة، والثانية لمراجعة ما تحقق بشأن تنفيذ ما أسفرت عنه قمة التنمية الإجتماعية. وفي الأسبوع الماضي شهدت هذه القاعة إنعقاد جمعية الأمم المتحدة للألفية وأعلن قادة العالم في ختامها عن تمسكهم بالأمم المتحدة، وجددوا التزامهم بمبادئ وأهداف ميثاقها، وعزمهم على مسانبتها وتفعيل دورها لتواكب القرن الجديد بمتغيراته وتحدياته... وفي رأينا فإن هذه التطورات ستسهم دون شك في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق غايات هذه المنظمة. بيد أنه لا بد من القول

أننا لا زلنا بعيدين عن الوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه وهو إقامة عالم ينعم بالسلام والأمن والحرية والمساواة والعدل وخال من الظلم وأعمال العدوان ومحاولات الهيمنة والتسلط.

السيد الرئيس،،،

إن عالم اليوم به مناطق كثيرة تعاني من الحروب والصراعات. ولا يزال الجوع والأمراض كالسرطان والملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) تهدد بالموت حياة الملايين من البشر، وما تتعرض له الطبيعة من سوء إستغلال يعرض الحياة على هذا الكوكب بصورة خطيرة، كما أن الدول النامية لم تستفد من مزايا العولمة بقدر ما تعانيه من آثارها السلبية، بل إن المؤسسات المالية الدولية بدأت تفرض شروطاً قاسية على هذه الدول لدرجة وجدت نفسها أمام استعمار من نوع جديد، ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تهدد بإلغاء سيادتها، لا مجرد انتهاكها، وهناك سياسات الحظر إنفرادياً، وفرض العقوبات الظالمة، وحتى العدوان تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية... وقد حلت محل الحواجز الإيديولوجية القديمة حواجز جديدة تعزل دول الجنوب عن الوصول إلى التقنية التي تحتاجها لتحقيق التنمية، وفرضت حماية تجارية أعاققت وصول منتجاتها إلى الأسواق الأخرى، وهناك الإنتقائية في ميدان نزع السلاح، وهناك أيضاً سياسة الكيل بمكيالين، والتعامل بمعياريين في معالجة القضايا الدولية، كما ازدادت الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الإتجار غير المشروع بالمخدرات وتمويل الجريمة المنظمة. وجميع أنواع الجرائم العابرة للحدود.

السيد الرئيس،،،

تلك هي حالة الوضع الدولي الراهن، وهذا هو عالم ما بعد إنهيار التوازن الدولي بمتغيراته وتحدياته المختلفة. وهذه الأوضاع باتت تفرض بالضرورة إتخاذ إجراءات للتصدي لها ومعالجتها. والأمم المتحدة باعتبارها أداة ومرجعية للجميع ينبغي أن تقوم بالدور المركزي في التعامل مع هذه المتغيرات. ونحن نعتقد أن المنظمة لن يكون بمقدورها القيام بإسهام فعال في هذا الصدد بدون إجراء إصلاحات

جذرية على هيكلها وأجهزتها وآلية العمل بها. وحتى نضمن لهذه العملية النجاح فينبغي أن تكون شاملة، وتأخذ في الإعتبار تطالعات وأفكار ومقترحات كافة الدول الأعضاء، صغيرها وكبيرها، قويها وضعيفها. فمسئولية النجاح أو الفشل في هذا المضمار يجب أن تكون في النهاية مسئولية تضامنية. ومساهمة منا في الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، فإن بلادي تؤمن بأن الإصلاح المطلوب ينبغي أن يحقق ما يلي: -

أولاً: تعزيز دور الجمعية العامة لكي تكون سلطة تحديد، وتقرير الحالات التي يتوجب إعتبارها تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وأن تنشأ آلية تابعة لها تكفل تنفيذ قراراتها، وتمكنها من مراقبة ومحاسبة الأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن الذي يجب أن يكون جهازا تنفيذيا لقرارات الجمعية العامة، وأن تصانق الجمعية العامة على ما يصدره من قرارات.

ثانياً: إعادة هيكلة مجلس الأمن بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل في عضويته، وإنصاف الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية التي لا تمثل في عضوية المجلس على نحو عادل.

ثالثاً: تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن بما يحقق الوضوح في أنشطته، وإعادة النظر في لائحة عمله الذي يجب أن تصدرها الجمعية العامة التي تمثل فيها كل الدول في المنظمة، وإلا فإنه لا معنى للقول بأن المجلس يعمل نيابة عن المجتمع الدولي.

رابعاً: إلغاء الإمتيازات التي منحها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لأنفسهم، وخاصة إمتياز النقض الذي يجب إلغاؤه لأنه ضد الديمقراطية، ويقوض المبدأ الذي نص عليه الميثاق وهو المساواة الكاملة في السيادة بين الدول الأعضاء.

خامساً: لكي تتابع الأمم المتحدة تنفيذ ما وضعت من خطط وبرامج، فإننا نقترح إنشاء لجنة دولية تابعة للمنظمة ولها لجانا فرعية تغطي معظم بقاع العالم، وتزود هذه اللجان بالصلاحيات والإمكانات اللازمة من أجل القيام بمهام التفقيش والتنفيذ والمتابعة لبرامج الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

رغم المشاكل التي تعاني منها العديد من البلدان الأفريقية، فقد شهد العالم الحالي تطورات مشجعة، ففي الصومال تمكن البرلمان الوطني الإنتقالي هناك من إختيار رئيس جديد للبلاد. ووقعت الأطراف المتنازعة في بوروندي على إتفاق للمصالحة الوطنية. وقد تم إحتواء القتال الذي نشب بين أنيوييا وأريتريا ووقع الجانبان على إتفاق لوقف إطلاق النار. وقد جاءت الحلول نتيجة للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية، وجهود عدد من القادة الأفارقة الغيورين على أمن وإستقرار القارة وتتميتها. ومن جانبها فقد ساهمت بلادي في كل هذه الجهود، وسنستمر بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة في مبادراتنا الهادفة إلى إيجاد تسوية مقبولة لأطراف النزاع في سيراليون. وسنواصل مساعيها الرامية إلى إيجاد حل للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات العظمى على أساس تنفيذ إتفاق سرت الذي إكتمل في لوساكا من أجل إنهاء الصراع في هذه المنطقة.

السيد الرئيس،،،

أنا في ليبيا ندرك منذ البداية أن مشاكل أفريقيا تعود في جانب منها إلى تمزقها وتشتت جهود أبنائها. ولكي تكون القارة قادرة فعلا على التصدي لمختلف التحديات كالمنازعات والأمراض والتخلف وغيرها من التحديات الأخرى التي تفرضها الأوضاع الدولية الجديدة، فقد واصل الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة جهوده لتوحيد القارة حتى تدخل القرن الجديد وهي قوية وموحدة، وهكذا فقد عقد بطرابلس في شهر مايو من هذا العام إجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة أعد فيه القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي الذي أقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمدينة لومي في شهر يونيو الماضي. وبدعوة من الأخ قائد الثورة، سيلتقي الرؤساء الأفارقة في سرت في مستهل العام المقبل للإعلان رسميا عن إقامة الإتحاد الأفريقي، وهو ما يعني أن أفريقيا تجاوزت سلبيةات الماضي، وحققت حلم الوحدة الذي ظلت الشعوب الأفريقية تنتظر إليه منذ عدة عقود.

السيد الرئيس،،،

إن هذه المبادرات والجهود تدل مرة أخرى على أن أفريقيا تترك تماماً أن حل مشاكلها والنهوض بمقدراتها يقع في الأساس على عاتق أبنائها، ومع ذلك فإنه لا بد من التأكيد على أن السلام العالمي لا يتجزأ وأن الإستقرار الدولي لا يمكن أن يتحقق طالما ظلت أفريقيا تعاني من الإضطرابات والمشاكل. وهذا يعني أن على المجتمع الدولي واجب مساعدة أفريقيا في جهودها لإحلال السلام في ربوعها والإستقرار في أرجائها. واليوم إذ نكرر دعوتنا لكل الدول لكي تساعد أفريقيا على وضع برامج للقضاء على الأوبئة والأمراض، ومعالجة مشكلة مديونيتها الخارجية، والتعامل معها على أسس جديدة عادلة ومنصفة، وعدم إعتبارها سوقاً لإستهلاك سلخ المصنعين فإننا لا بد وأن نذكر، وكما قلنا دائماً بأن مشاكل أفريقيا تكمن في الإستغلال السيء لمواردها وسرقة خيراتها وثرواتها، والتدخل في شئونها الداخلية، وفرض مفاهيم خارجية غريبة عن تقاليدنا وثقافتنا... إننا نطالب بالكف عن هذه الممارسات التي هي أحد الأسباب الرئيسية في عدم الإستقرار السياسي في أجزاء من القارة وتخلف إقتصادياً في أكثرها. كما نطالب الدول التي إستعمرت أفريقيا ورسمت حدودها وقررت أبنائها وإستعبدت شعوبها بتقديم الاعتذار لها ودفع التعويض الكامل عن كل ما لحق بها من جراء الإستعمار.

السيد الرئيس،،،

أن قضية فلسطين لم تحل بعد بسبب تجاهل جوهر هذه المشكلة، وتؤكد بلادي مرة أخرى على أن حل المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا إذا عاد الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وأقام دولته على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذه المناسبة، إذ يسعدنا أن نحیی شعب لبنان الشقيق الذي إستطاع بفضل صمود أبنائه أن يهزم العدو ويحرر ما إغتصب من أرضه، فإننا نشدد من جديد على أنه لا بد من إنهاء إحتلال الجولان السوري. كما نطالب بالرفع القوري للعقوبات المفروضة على العراق. وندعو المجتمع الدولي لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للمحنة الإنسانية التي يعيشها شعبه، والمحافظة على وحدة وسلامة أراضيه، وإحترام

سيادته، وعدم التدخل في شؤنه الداخلية، ووقف العدوان العسكري الذي يشن عليه يوميا.

الميد الرئيسي،،،

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة في ميدان نزع السلاح، وبلادي التي هي الآن طرف في معظم الإتفاقيات الدولية في هذا الميدان لا زالت على قناعة تامة بأنه يتعين النظر في بعض الإتفاقيات الدولية التي تعالج جوانب معينة في هذا المجال. وأشير هنا على سبيل المثال إلى إتفاقية أوتوا للألغام المضادة للأفراد، فهذه الإتفاقية تعالج فقط أسلحة بسيطة ومحدودة، ونحن كأحد شعوب العالم الثالث الذين ليس لدينا القدرة للدفاع عن حدودنا، وداخل أراضينا ضد الأقوياء الذين يمتلكون حاملات الطائرات والطائرات المزودة جوا بالوقود، إلا بهذه الألغام، نرى أن هم الإنسانية يجب أن ينصب على تدمير الأسلحة الكيماوية والجرثومية والصواريخ الباليستية وليس على الألغام التي هي أبسط أنواع الأسلحة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نلاحظ بأن المساعي نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل لا تزال تواجه عددا من العقبات، فالمالكين للأسلحة النووية لم يتخذوا بعد إجراءات فعلية للتخلص مما لديهم من مخزون نووي. بل أن البعض منهم استمر في التطوير الرأسي لهذه الأسلحة بدل البدء في تدميرها. والإسرائيليون الذين يمتلكون المئات من الرؤوس النووية ويهددون بها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، ما زالوا يرفضون الإنضمام إلى معاهدة منع الإنتشار، ووضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن إذ نتحدث عن هذا الموضوع الخطير والهام، فإننا على قناعة تامة بأنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة تلزم الإسرائيليين بالقبول وتنفيذ الإتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي، وما لم تقم الدول الحائزة للأسلحة النووية بخطوات فعلية تبرهن على جدية ما تعهدت به للتخلص من ترساناتها النووية، فإنه لن تكون لجهود منع الإنتشار والقضاء على الأسلحة النووية أية قيمة، ويبقى الحديث عن تدمير السلاح النووي مجرد خدعة كبرى لشعوب العالم سوف لن تنطلي عليها.

السيد الرئيس،،،

ما زال الإرهاب مصدر خطر بالغ على المجتمعات البشرية لأنه لم تتخذ حتى الآن إجراءات فعالة لتتبع جنور هذه الظاهرة وإجتنائها، وبلادي التي كانت ضحية مباشرة لإرهاب الدولة، ما فتأت تكرر إدانتها الشديدة للأعمال الإرهابية، وعن استعدادها للتعاون مع كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء عليها. وقد وصل حرص بلادي لوضع حد للإرهاب إلى درجة أن طالبت في عام 1992 بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للنظر في السبل الكفيلة للقضاء على أشكال الإرهاب والعنف. واليوم إذ نؤكد من جديد على هذا المطلب، فإنه من الأهمية بمكان التوضيح بأن الإتجاه الصحيح لإنهاء الإرهاب يجب أن يبدأ أولاً بتعريف الإرهاب تعريفاً أميناً نزيهاً ديمقراطياً وعلمياً، لأنه من غير المقبول على الإطلاق أن يصنف البعض كفاح الشعوب من أجل الحرية، وكفاح الجماعات المضطهدة ضد مضطهديها بأنه إرهاب. في حين يتجاهل البعض الإرهاب الحقيقي المتمثل في العقوبات الظالمة، وفي الإحتلال، وفي الغزو، وفي القواعد العسكرية الأجنبية، وفي الأساطيل الحربية، وفي أسلحة الدمار الشامل، وفي استعمال القوة والتهديد باستعمالها. وما لم تعالج كل هذه الأمور فالمؤكد أنه لا جدوى من وراء أية جهود دولية للقضاء على الإرهاب.

لننا نرى بأنه أصبح من الضروري إتخاذ تدابير إضافية لتعزيز النظم الدولية المعنية بمعاينة المرتكبين لأشد الجرائم خطورة على الأمن الدولي، فالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما هو عليه الآن، أعد فقط لمحاكمة الضعفاء، ولننا نطالب بتعديله لكي يضمن محاكمة جميع مرتكبي أعمال العدوان، ومهربي المخدرات وشركائهم في تجارتها، ومجرمي المذابح ومحاكمة قاتلي جنود الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

لننا نتطلع إلى إقامة عالم تسوده المساواة والعدالة وخال من أشكال التمييز والظلم والعسف، وهذا يستدعي سن قوانين تحفظ حقوق الأم والطفل، وتضمن أن يكون للإنسان بيته وأن يكون شريكاً فيما ينتجه، وأن لا تكون حاجته الأساسية موضوعاً للإتجار أو تصبح حقوقه وسيلة للارتزاق. كما نتطلع إلى إجراءات عملية

تفود إلى عالم خال من نوازح العدوان ومظاهر العنف والأوبئة والأمراض. ويحدونا الأمل في أن تتضافر الجهود لمكافحة ظاهرة السموم البيضاء. ولحماية كوكبنا من الأخطار التي تهدده، فإنه من الهام جدا العمل من أجل القضاء على الآفات الزراعية، وإيجاد نظام لتحلية المياه بأقل تكلفة، والحيلولة دون تدفق مياه الأمطار والأنهار والتلوج إلى المحيطات، كما ينبغي إزالة كافة العوامل التي تعوق مقاومة التصحر، والتوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي كالأغام وغيرها من مخلفات الحروب التي تعاني منها العديد من البلدان ومن بينها بلادي، حيث ما زال يوجد بأراضي ملايين الأغنام التي زرعتها القوات المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية. ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول المسؤولة عن زرع هذه الأغنام بالإنصياح للقرارات الدولية التي تطالبها بتزويدنا بالخرائط الدالة على وجود الأغنام وتقديم المساعدة الفنية لإزالتها والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة للأغراض الإنتاجية.

السيد الرئيس،،،

إسمحوالي الآن أن أتطرق إلى موضوع ظل محل إهتمام المجتمع الدولي على مدى السبع سنوات الماضية، وأعني به الخلاف بين بلادي وعدد من الدول الغربية بشأن جاذبة لوكربي. ولا أود أن أكرر الآن ما قلناه في الدورات السابقة بشأن حجم المعاناة التي تحملها شعبنا، والخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تكبدها نتيجة للعقوبات الظالمة التي فرضت عليه، ولكن ما أود للتركيز عليه هو تعامل مجلس الأمن مع هذه للمشكلة منذ تعليق هذه العقوبات في شهر يربل من العام الماضي... وكما تعلمون فإنه قد مضى حتى الآن عام ونصف على مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة الإسكتلندية المعقودة في هولندا، ومضى ما يقرب من نفس المدة على تقديم الأمين العام لتقريره إلى مجلس الأمن عملا بالقرارين 883(1993) و 1192(1998) وهو التقرير الذي أكد فيه على أن بلادي أوفت بمطالب قرارات المجلس ذات الصلة بتلك الحادثة، ورغم كل ذلك فقد منع المجلس من إتخاذ القرار الواجب عليه إتخاذه برفع العقوبات بسبب تعنت دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل تعنتها إلى درجة التهديد باستخدام إمتياز النقض.

لقد أطلقت الولايات المتحدة عددا من المبررات لمنع مجلس الأمن من رفع العقوبات التي فرضت على الشعب الليبي ظلما، أولها : الإستمرار في ترديد أن ليبيا تدعم الإرهاب، وهذه الحجة مفضوحة، فبلادي التي كانت ضحية الإرهاب عام 1986 وقبله، أعلنت مرارا وتكرارا إدانتها للإرهاب الدولي بكافة صورته وأشكاله، وأكدت على دعمها للجهود الدولية للقضاء عليه، وعلاوة على ذلك، فقد أثبت تقرير الأمين العام بما لا يدع مجالا لأي شك بطلان الإدعاءات الأمريكية بأن ليبيا تدعم الإرهاب.

وثاني هذه المبررات: هو أن على ليبيا التعاون مع المحكمة الإسكتلندية المعقودة في هولندا، وهذا مبرر مردود عليه، فقد تعهدت بلادي منذ البداية بأنها ستتعاون مع المحكمة، وقد ثبت هذا بالفعل منذ أن بدأت المحكمة النظر في القضية. والواقع هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي لا تتعاون مع المحكمة بالشكل المطلوب بإخفائها معلومات أساسية عن هيئة المحكمة، الأمر الذي يعد إخلالا بقرارات مجلس الأمن التي تدعو كافة الدول وفي المقام الأول الدول المعنية للتعاون مع المحكمة الإسكتلندية المعقودة في هولندا.

أما ثالث هذه المبررات وهو الأعراب، مطالبة ليبيا بدفع تعويضات لأسر ضحايا طائرة البانام 103، والمسؤال المطروح هنا كيف تطالب الولايات المتحدة بالتعويض، والمحكمة الإسكتلندية لم تفصل في القضية بعد، ألا يعد هذا تجاهلا للقاعدة القانونية التي تقول بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؟ ثم لماذا تسبق الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث، وتصدر حكم الإدانة مسبقا، في حين أن الإدانة أو البراءة أمر تقررته المحكمة وحدها.

إن وفاء ليبيا بالتزاماتها أمر أكدته الأمين العام في تقريره منذ عام ونصف، كما أكدته قرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الإنحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وأخيرا قمة مجموعة السبعة والسبعين التي طالبت كلها بالرفع الكامل للعقوبات المفروضة على الشعب الليبي.

أن بلادي بعد كل ما تقدم تطالب بما يلي :-

أولاً: الإبتعاد عن تسييس هذه القضية بعد أن أخذت مسارها القانوني وتركها للمحكمة الإسكتلندية المعقودة بهولندا دون تدخل من أية جهة.

ثانياً: أن يتخذ مجلس الأمن قراراً يرفع بموجبه بالكامل ونهائياً العقوبات المفروضة على الشعب الليبي، فهذا هو الإجراء الوحيد الذي يؤكد إلتزام المجلس بالفقرة (16) من قراره رقم 883(1993)، والفقرة الثانية من قراره رقم 1192(1998)، كما يؤكد إستجابته لما دعت إليه الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي التي يفترض أن المجلس يعمل نيابة عنها.

وإذا ما إستمرت عرقلة مجلس الأمن من إتخاذ القرار المطلوب، فإنه لم يعد من خيار أمام بلادي سوى اللجوء إلى هذه الجمعية لكي تتخذ الخطوات الضرورية لإتصافنا ضد دولة واحدة ترفض أن ترفع العقوبات التي كانت هي السبب في فرضها علينا بتهم باطلة لم يقم عليها دليل.

وشكراً لكم على حسن إصغانكم....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.